دور الصحافة المصرية في تبني بعض قضايا التعليم

إعداد

شيماء السعيد محمد بدر المحضر

إشراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
رشـــــد صـــــبري القصـــبي	جورجـيت دمهـان جـورج
أستاذ أصول التربية	أستاذ أصول التربية
ونائب رئيس جامعة بورسعيد	ووكيل كلية التربية
للدراسات العليا والبحوث	للدراسات العليا والبحوث
جامعة بورسعيد	جامعة بورسعيد

٢٠١٣م /١٤٣٤هـ

مقدمة

تعد الصحافة احدي مؤسسات المجتمع الهامة والتي لها مجموعة من الوظائف تقوم بها في خدمة المجتمع منها الوظيفة الاخبارية والوظيفة التفسيرية والوظيفة النقدية التي تساعد على القاء الضوء على مشكلات المجتمع وقضاياه والتي تعد جرس انذار مبكر تمكن المجتمع من تجنب المخاطر التي تحدث به فأنها تسعى الي ايجاد حلول وتكوين رأي مستنير تجاه تلك المشكلات التي تعوق التنمية في المجتمع.

ونظرا لأهمية التعليم وانطلاقا من كونه أحد اهم القضايا المجتمعية التي تستأثر باهتمام الجماهير من كافة الشرائح والطبقات الاجتماعية اصبحت القضايا التعليمية محور الكتابات بالصحف المصرية سواء اكان الكتاب من الصحفيين او من اهل الفكر والرأي ام من المهتمين والمعنيين بهذه القضايا التربوية لذلك تأتي اهمية دراسة دور الصحف المصرية نحو تبني بعض قضايا التعليم في مصر باعتبار ان هذه الصحف باختلاف انواعها القومية والحزبية والمستقلة تمثل اتجاهات فكرية متباينة تجاه العديد من القضايا المجتمعية وبالتالي فان قضايا التعليم التي تطرح من خلال تلك الصحف تحظى بتغطية شاملة لمعظم الجوانب السلبية والايجابية لها نظرا لاختلاف الرؤى الفكرية التي تتناولها وهذا ما يعطي نوعا من الثراء العلمي تجاه تحليل تلك القضايا والحلول التي تطرح بشأنها.

وتعد قضايا التعليم من القضايا التي تتطلب تكوين رأي عام ووجود حلول سليمة لها، لذا تقوم الصحافة بدور فعال في معالجة مشكلات التعليم ؛ بإبرازها وإلقاء الضوء عليها، واقتراح حلول لها، من خلال ما تقدمه من مقالات، ودراسات للمتخصصين أو من خلال عرضها لتلك القضايا علي الجماهير، سعيا لتحقيق نوعاً من الاتفاق بين أفراد المجتمع على ما ينبغي عمله تجاه تلك القضايا، وإيجاد سبل مشتركة لمواجهتها.

مشكلة الدراسة

إن قضايا التعليم ومشكلاته أصبحت اشد حده وتحتاج إلي معالجه بشكل كبير من خلال بذل الجهد والتعاون بين مختلف القطاعات من اجل إحداث النهضة التعليمية المرجوة ولقد لعبت الصحافة دوراً هاما في تاريخ مصر فالصحافة احد القطاعات التي تتناول قضايا التعليم بشكل كبير وتها دائما الدور السباق في إبراز أهم القضايا داخل المجتمع المصري ومنها القضايا التعليمية.

ولكن قد يحدث أن تتراجع الصحافة في تأدية الدور المرجو منها وذلك لأسباب سياسية اواقتصادية او اجتماعية ويتمثل التقصير من هذه الصحف في تأدية هذا الدور في ضعف التناول أحيانا مما يقلل من إمكانية تأثيرها في الرأي العام ويقلل أيضا من فرصة علاج القضايا التعليمية والتوصل لحلول لها وان تناولت الصحف لبعض القضايا التعليمية فهي تحتاج إلي من يحللها ويوضح اتجاهاتها في تناولها.

وبالرغم من تناول الصحافة المصرية لبعض القضايا التعليمية إلا إن المجتمع المصري مازال يعاني منها بل أنها أصبحت أكثر تأزما بسبب المتغيرات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شاهدتها الحقبة الأولى من الألفية الثالثة وتحتاج إلى رصد وتحليل لها من جديد ، بالإضافة إلى بعض القضايا التعليمية الأخرى التي تواجدت في المجتمع المصري ولم تكن موجودة من قبل أو كانت موجودة ولم تتناول بالشكل الكافي.

لذا تسعى الدراسة للإجابة على الاسئلة التالية:-

١- ما الدور التربوي الذي تقوم به الصحافة المصرية في المجتمع؟

٢- ما أهم القضايا التعليمية التي تعاني منها العملية التعليمية في مصر؟

أهمية الدراسة

وقد تنبه هذه الدراسة القائمين على العملية التعليمية في مصر إلى ما تعرضه الصحف من قضايا التعليم والاستفادة منها عمليا، وعليه فيمكن توضيح أهمية الدراسة فيما يلي:

١. تساعد على التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية المتمثلة في الصحف المصرية سعياً لتحقيق التكامل في الأهداف والبرامج والأنشطة التربوية.
٢. تفعيل دور الصحافة داخل المجتمع المصري من خلال معرفة حجم اهتمام الصحف بقضايا التعليم وكيفية معالجتها .
٣. الإسهام في تحقيق تطوير التعليم وإصلاحه عن طريق معرفة قضاياه ومشكلاته والسعي على إيجاد حلول لها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى بيان الدور الذي تقوم به الصحف المصرية في تبني بعض قضايا التعليم كما تهدف الى:

١. الوقوف على بعض القضايا التعليمية التي حدثت في مصر.
٢. معرفة الدور التربوي للصحافة في المجتمع المصري وعلاقتها بالتعليم.
٣. رصد وتوصيف وتوثيق اتجاهات الصحف المصرية في تبني قضايا التعليم

منهج الدراسة وأدواتها

نظرا لطبيعة الدراسة الحالية من حيث الموضوع فان ذلك تطلب استخدام المناهج والأساليب البحثية التالية:

المنهج الوصفي التحليلي : الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوافرة، والذي يعد أسلوبًا من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، كما انه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثًا أو قضية موجودة حاليًا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها(١)، ومن أجل إتمام الأهداف التي وضعتها الدراسة وقد استخدمت الباحثة أدوات وأساليب المنهج الوصفي التالية:

أسلوب تحليل المضمون : وهو احد أساليب المنهج الوصفي والذي يستخدم عادة في تحليل المواد الصحفية المنشورة بالجرائد والمجلات والمواد الإذاعية، والخطب والرسائل والمحادثات ويعرف تحليل المحتوى (المضمون) بأنه أسلوب أو أداه للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون(٧)، وتم استخدام الباحثة هذا الأسلوب بهدف رصد وتحليل موضوعات وقضايا التعليم التي تناولتها الصحف المصرية كميا و سيتم استخدام تحليل المضمون بشقية

الأول: فئات الموضوع والذي يختص بماذا قيل ؟

الثاني: فئات الشكل والخاص بكيفية عرض مادة الاتصال كيف قيل ؟

وسوف تتبع الباحثة الإجراءات التالية في تحليل المضمون:-

١- تحديد فئات (وحدات) التحليل.

٢- إجراءات الصدق والثبات على استمارة التحليل.

الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت الصحافة وعلاقتها بالقضايا التعليمية ، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات والتي ترتبط بالدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي :

(١) دراسة : رانيا عبد الرحمن نسوقي محمد الأخرس(٢) بعنوان :" دور الصحف الحكومية والحزبية في معالجة بعض قضايا السياسة التعليمية" (٢٠٠٩م)

هدفت الدراسة إلى :

بيان الدور الذى تقوم به الصحف الحكومية والحزبية في معالجة بعض قضايا السياسة التعليمية كما تهدف إلى تحديد أهم قضايا السياسة التعليمية والتعرف على العوامل الكامنة وراء قصور الصحف الحكومية والحزبية في تأدية دورها في معالجة السياسة التعليمية وكذلك تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في تحقيق الصحف الحزبية والحكومية لدورها المنشود في معالجة قضايا السياسة التعليمية.

وقد استخدمت هذه الرسالة المنهج الوصفي واستخدمت أداه مسح العينة حيث تم تناول بعض الصحف الحكومية كالأهرام والحزبية كالوطني اليوم ومايو والوفد وآفاق عربية لبعض قضايا السياسة التعليمية، وكان المسح شاملا لهذه الصحف خلال ثلاثة أعوام هي ٢٠٠٦،٢٠٠٥،٢٠٠٤

---

(٧) رشدي طعيمه: "تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية" دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٨٧م ص

وكذلك استخدمت أسلوب تحليل المحتوى في إطار منهج المسح بهدف التعرف على موضوعات وقضايا السياسة التعليمية التي تناولتها الصحف الحكومية والحزبية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- قامت الصحف باستعراض كيفية معالجتها للقضية في نهاية الفن الصحفي أو الكتابة الصحفية الذي تناولته سواء أكان هذا الفن مقالا أو تحقيقا أو حديثا أو تقريرا أو خبرا وتوقف ذلك على أمرين :
- الأول نوع الفن الصحفي أو الكتابة الصحفية حيث أتاحت بعض الفنون والكتابات مساحة كبيرة لاستعراض القضية بشئ من التفصيل مما زاد من فرصة المعالجة كما حدث في صفحتي الأهرام وآفاق عربية وان اختلفت ماهية اهتمام الصحفيين وبالتالي كيفية المعالجة ففي حين اهتمت صحيفة الأهرام بإبراز الجوانب المشرقه والايجابية للحكومة بينما كانت صحيفة آفاق عربية ناقدة اغلب الوقت.
- والثاني نوع الكاتب أو الصحفي حيث تقوم الشخصية القائمة بالكتابة على :
- إعطاء معالجة كاملة للقضية في نهاية الكتابة، كما حدث في كتابات صحيفة الأهرام وآفاق عربية والوفد و أحياناً صحيفة الوفد والوطني اليوم.
- إعطاء جزء من المعالجة مع ترك مساحة للقارئ لاستشعار باقي المعالجة.
- وتقوم الصحف الحزبية التي يمكن إطلاق مصطلح صحف حزبية معتدلة في تناولها ونقدها كصحيفة الوفد بإظهار السلبيات والعيوب من قبل النقد البناء.
- وتقوم الصحف الحزبية التي يمكن إطلاق مصطلح صحف حزبية متشددة ضد حزب معين يبرز في تناولها ونقضها كصحيفة العربي التي قد يلاحظ القارئ المتابع لها بشكل مستمر أنها صحيفة ناقدة بالدرجة الأولى للأحزاب الأخرى وخاصة الحزب الوطني وذلك على الرغم من مدافعتها عن الحزب الناصري الذي تتبعه هذه الصحيفة.

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية :

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المصادر الأساسية للمعلومات وهي الصحف المصرية وكذلك تتفق معها في بعض قضايا السياسة التعليمية كما تتفق معها في استخدام المنهج الوصفي بأدواته أسلوب مسح العينة وكذلك أداه تحليل المحتوى للصحف وتتفق معها في اختيار جريدة الأهرام كعينة للصحف القومية وجريده الوفد كعينة للصحف الحزبية

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية بالإضافة إلى اختلافهما في بعض أنواع الصحف المختارة حيث لم تأخذ هذه الرسالة الصحف المستقلة من ضمن عينة الصحف المختارة إلى جانب اختلافها في طبيعة القضايا التعليمية حيث تناولت هذه الرسالة القضايا التعليمية الخاصة بقضية السياسات التعليمية فقط بينما أتاحت الرسالة الحالية الفرصة لإلقاء الضوء على قضايا التعليم بشكل عام .

(٢) دراسة : عقيل محمود محمود رفاعي(٣) بعنوان :" مشكلات التعليم العام في الصحافة المصرية دراسة تحليلية مقارنة" (٢٠٠٩م)

هدفت الدراسة إلى :

التعرف على أهم مشكلات التعليم العام التي تتناولها الصحافة المصرية القومية والحزبية والتعرف على مدي اهتمام الصحافة المصرية القومية والحزبية بمشكلات التعليم وكذلك التعرف على خصائص المعالجة الصحفية لمشكلات التعليم العام و تأتي أهمية الدراسة في تناول مشكلات التعليم في فترة زمنية، للاستفادة منها في توعية فئات المجتمع بها، وإثارة تفكيرهم في وضع حلول لها، وتهيئة الرأي العام بها وكذلك استفادة المسئولين عن الإعلام عامة والصحافة خاصة من خلال نتائج الدراسة في تطوير الدور الذي تقوم به الصحافة في التعريف بمشكلات التعليم، وأبعادها المختلفة، والإسهام في وضع حلول لها ومساعدة المسئولين والمهتمين بالتعليم من نتائج الدراسة والدور الذي تقوم به الصحافة في تناول وعرض المشكلات التعليمية، والحلول المطروحة لها،واتخاذ القرارات بشأنها وأيضا استفادة الدارسين والمهتمين بالدراسات الإعلامية والتربوية من خلال منهجية الدراسة ونتائجها في المجالين التربوي والإعلامي.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتعتمد على المسح لعينة من الصحافة المصرية القومية والحزبية كما استخدمت المنهج المقارن لتحليل تناولهما لمشكلات التعليم،واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون وتقتصر الدراسة على تحليل مضمون صحيفتي الأهرام والوفد، خلال ستة أشهر في الفترة من مارس، وحتى أغسطس ٢٠٠٨م، ومدي اهتمامهما بمشكلات التعليم، وأبعاد هذه المشكلات، والقوالب الصحفية لعرضها، ومواقع نشر هذه المشكلات التي تتناولها الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إن تولي الصحافة القومية اهتماما أكبر لمشكلات التعليم عامة والتعليم العام خاصة، بما يتفق مع حجم توزيع هذه الصحف، وأن يترجم هذا الاهتمام في طريقة تناول المشكلات من حيث موقع النشر أو طريقة العرض والمضمون واقتراح الحلول.
- الاستعانة عند تناول مشكلات التعليم بكافة أشكال التحرير الصحفي من خبر ومقال وكاريكاتير وحديث في معالجة هذه المشكلات، واقتراح الحلول لها ن بهدف تزويد القارئ بالقدر المناسب من المعلومات والمعارف عن هذه المشكلات، وحتى لا تقتصر مهمة الصحف على الناحية الإخبارية فقط، وإنما تشمل الوظائف الإعلامية الأخرى المنوطة بها، لتكوين رأي عام مستنير حولها، وما ينبغي عمله تجاه هذه المشكلات .
- أن تولي الصحافة المصرية الاهتمام أكثر بالمشكلات التعليمية ذات البعد العالمي، للتعرف على نوعية المشكلات التعليمية في العالم الخارجي، وكيفية مواجهتها، ومقارنتها بمشكلات [illegible] وسبل علاجها

- ضرورة استعانة الصحافة المصرية بالمتخصصين والمسئولين لعرض مشكلات التعليم ومناقشتها واقتراح الحلول لها .
- العمل على إيجاد جيل من المحررين الصحفيين الدارسون لمشكلات التعليم في مراحله المختلفة وعقد دورات تدريبية لهم؛ ليتسنى لهم الكتابة من خلال منظور علمي لمشكلات التعليم وأبعاده .
- ضرورة تبني سياسة إعلامية متكاملة تستهدف عرض وتحليل مشكلات التعليم بكافة أجهزة الإعلام، بحيث تتكامل هذه الجهود ولا تتناقض، للصالح العام، وحل المشكلات التعليمية على المستوى القومي .
- طرح الحلول والاقتراحات لمشكلات التعليم عامة والتعليم قبل الجامعي خاصة، بوسائل وأجهزة الإعلام، وعدم الاكتفاء بمجرد عرض تلك المشكلات.
- ضرورة أن يتصف مضمون المشكلة بالموضوعية عند عرضها، ومناقشتها: بحيث تقدم الحقائق المعلومات بأمانة وصدق ووضوح، وبعيدا عن الأهداف الشخصية والحزبية.

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية :

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المصادر الأساسية للمعلومات وهي الصحف المصرية وكذلك تتفق معها في بعض مشكلات التعليم التي تناولتها الصحف المصرية كما تتفق معها في استخدام المنهج الوصفي بأنواعه أسلوب مسح العينة وكذلك أداة تحليل المحتوي للصحف وتتفق معها في اختيار جريدة الأهرام كعينة للصحف القومية وجريده الوفد كعينة للصحف الحزبية

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية حيث كانت هذه الفترة لشهور فقط أما الدراسة الحالية فتميزت بطول الفترة حيث بلغت عشر سنوات، كما اختلفت معها في استخدام المنهج المقارن والذي لم تستخدمه الدراسة الحالية بالإضافة إلي اختلافهما في بعض أنواع الصحف المختارة حيث لم تأخذ هذه الرسالة الصحف المستقلة من ضمن عينة الصحف المختارة.

وسوف تناول الباحثة الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية :

الاول/ الدور التربوي للصحافة المصرية في المجتمع وعلاقتها بالتعليم.
الثاني / بعض قضايا التعليم التي يعاني منها المجتمع المصري .
الثالث / النتائج والتوصيات

المحور الاول/ الدور التربوي للصحافة المصرية في المجتمع وعلاقتها بالتعليم.

- الدور التربوي للصحافة في المجتمع

تستطيع الصحافة أن تقوم بدورها التربوي لأفراد المجتمع لما لها من قدرة على بث ونشر المعلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأشكال التحريرية المختلفة والتي تتنوع

من الخبر الذي يحمل المعلومات بشكل موضوعي فتعرض أخبار التقدم العلمي في الداخل والخارج إلى الموضوع الإخباري الذي يحمل وجهات النظر والشرح والتحليل للقضايا والموضوعات إلى التحقيقات الصحفية التي تلقي الضوء على المشكلات وتكشف عن أبعادها الحقيقية لمحاولة الوصول إلى الحقائق تمهيدا لتقديم الحلول لتلك المشكلات أو اقتراح الحلول لها ثم الأحاديث الصحفية التي تقدم المعلومات الكافية الواضحة بأساليب مبسطة ومفهومة للقراء حول الموضوعات والمخترعات العلمية الجديدة ثم من خلال المقال الصحفي بأنواعه المختلفة الذي يقدم وجهات نظر وآراء صفوة المفكرين والكتاب حول القضايا والموضوعات الهامة المختلفة(٤).

إن التربية فعالية يومية يمارسها الإنسان بالتعامل والاحتكاك والتفاعل مع البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها تتطلب وسائل وأدوات تعينها على تحقيق الغاية المنشودة منها وهي تنشئة وإعداد الفرد للمستقبل بالشكل الذي يحقق تقدم ورقي الإنسان والمجتمع(٥)، والصحافة هي الأداة التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التربية.

ويتضح دور الصحافة التربوي بشكل كبير في تبسيط العلوم وعرضها بطريقة جذابة ومفهومة وكذلك الاهتمام بنشر أخر المبتكرات العلمية والتطور العلمي وآفاقه المقبلة كما يتضح أيضا دورها التربوي في تحقيق الأهداف التي تشتمل عليها فلسفة التربية في مجتمع ما ، فالتربية هي تلك العملية القصدية التي تتم عن طريقها توجيه الأفراد وتزويدهم بالمعلومات السليمة والحقائق المؤكدة ويتم ذلك عن طريق الصحافة إذا أحسن استخدامها فيما أنها عنصرا هاما من عناصر النظام الاجتماعي فهي تساعد على إشاعة الأفكار الجديدة ونشر المعلومات الهامة وتعميم الاتجاهات الرشيدة(٦).

ويتمثل الدور التربوي للصحافة أيضا في توجيه الرأي العام توجيها صحيحا من خلال الأساليب التي تستخدمها فالصحافة أثناء عرضها للموضوعات المختلفة فهي تستخدم الافتتاحية والكاريكاتير والمقالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك عن طريق الطرائف القصص التي يتم عرضها(٧).

وتتيح الصحافة فرص التعلم مدى الحياة لأفراد المجتمع نظرا لاستمرارها في رسالتها التثقيفية فقد أصبحت وسيله من وسائل محو الأمية الثقافية ومصدر من مصادر التعليم غير النظامي ، كما تقوم الصحافة بالدور التربوي من تعليم وتهذيب لحماية الطلاب من التطرف ونقل التراث الثقافي للأمة من جيل إلى جيل وتقوم بدور الرقيب الاجتماعي في المجتمع فهي تنبه الرأي العام لما يحدث في المجتمع من سياسات وآراء وقضايا هامة تمس حياة الجماهير وتفتح المجال لمناقشتها مناقشة واعية وشاملة لبيان كافة أوجه النظر فيها وتوضيح جميع جوانبها بعيدا عن سيطرة عقول الإثارة، كما تقوم بالتفسير للأحداث والتبسيط لها والارتقاء بالمستوى الفكري والدعوة إلى الفضيلة(٨).

- علاقة الصحافة بالتعليم

إذا كان التعليم يبني الإنسان من صغره إلى أن يكتمل شبابه، فإن الإعلام يرافق الإنسان طوال مسيرة حياته، منذ الصغر وقبل الالتحاق بالمدرسة، حتى يتم رسالته في حياته وينتهي به العمر لقد أصبح كل منها يسير في نفس الاتجاه ويؤكدان على بناء شخصية متكاملة لامجال فيها للتناقض بفعل العلاقة التي ينبغي أن تكون بينهما وهي علاقة تكامل وتعاون وتنسيق من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة، فدور الإعلام ينبغي أن يكون مكملاً لدور العملية التربوية بما يقدمه من مواضيع ثقافية وأدبية ودينية شيقة قد لا تتاح للطلاب فرصة أخذها في الفصول الدراسية، لذلك لابد من التنسيق الكامل بين الإعلام والتربية وهذا يعني ترشيد التكامل والتعاون بينهما وتحقيق أهداف التربية التي هي أهداف المجتمع عامة داخل المدرسة وخارجها فقد أصبح رجل الإعلام في المجتمع يقوم بدور المعلم في المدرسة، وأصبحت الوظيفة التربوية لوسائل الإعلام تتمثل بالمعنى الشامل لمفهوم التربية(٩).

مما سبق يتضح أن هناك علاقة قوية وقاعدة مشتركة ونقاط التقاء بين التربيـــة والإعـــلام لدرجة يمكن القول معها أن العملية التربوية هي في بعض جوانبها عملية إعلامية وأن العمليـــة الإعلامية في بعض جوانبها عملية تربوية.

ويمكن توضيح بعض الأدوار التي تقوم بها الصحافة في معالجة قضايا التعليم فيما يلي:

- دور الصحافة في توعية المجتمع بقضايا التعليم

إن غياب وعي الجماهير بقضايا التعليم من المشكلات الأساسية التي يتعرض لها التعليم ولهذا يقع على عاتق أجهزة الإعلام وأهمها الصحافة التي تخاطب المثقفين بالدرجة الأولى أن تعمل على زيادة وعي الجمهور بقضايا التعليم ومشكلاته وإلى جانب ذلك تقوم الصحافة بعملية إقناع للرأي العام بأي قضية ويعتمد هذا الإقناع على طريقة عرض القضية من خلال الصحافة فما تقدمه الصحافة من آراء ومعلومات وحقائق للرأي العام تساعده وتوجهه للاقتناع أو عدم الاقتناع(١٠).

كما أن للصحافة دور مهم في تغطية مؤتمرات التعليم وتبصير الجمهور بها سواء كان من رجال التعليم أو خارجها فإصلاح التعليم يعتمد على تقبل الجمهور لهذا الإصلاح ومعرفتهم بالأهداف العامة والغايات المطلوبة من هذا الإصلاح فإصلاح التعليم وتطويره يقوم على ديمقراطية وجهد ذاتي وتعتبر الصحافة مقوما أساسيا لذلك(١١).

- دور الصحافة في التعريف بأهمية التعليم

منذ أن نشأت الصحف والى الوقت الحالي وكان للصحافة دور كبير في تعريف المجتمع بأهمية التعليم وتدعو إلى النهوض به وتخليصه من القيود التي يعاني منها وعرضت الكثير من القضايا الخاصة به مثل لغة التعليم وتخفيض المصروفات وتعليم البنات والعلاقة بين التعليم والبطالة والميزانية المخصصة ونسب النجاح وغير ذلك مما يقر في النهاية محددات أطر التعليم وصياغة أبعاده شكلا ومضمونا، كان للكتاب المتخصصين في مجال التربية نصيب كبير

في إفساح المجال لهم في الكتابة في الصحف مما يدل على اهتمام الصحف بالتعليم وأهميته وضرورة تعريف المجتمع بهذه الأهمية من خلال خبراء ومتخصصين.

فقد اهتمت الصحف بالتعليم كقضية جماهيرية لذلك فان معظم ما كتب على صفحاتها كان يكتب بطريقة تريح النظر ولا تجهده بالإضافة الى ان الموضوعات التربوية تأتي في معظمها خالية من الأخطاء التربوية وهذا يوضح مدي حرص الصحف على نواحي الإخراج الجيد للموضوعات التربوية لما لها أهميتها في تعريف القراء بأهمية التعليم وقضاياه(١٣).

- **دور الصحف في تطوير التعليم**

لوسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة دور رئيسي ومهم في معالجة القضايا التربوية خاصة تطوير التعليم والتربية السياسية حيث استخدم الإعلام بتوسع من أجل توصيل السياسات وتفسير الاستراتيجيات للجمهور وتعبئة ومساندة الأسر والطلاب لمبادرات عديدة وقد تناولت الصحف المصرية العديد من القضايا التربوية وذلك من خلال قنوات عدد من الخبراء وذوي الاختصاص في صورة موضوعات إخبارية ومقالات وتحقيقات وأحاديث صحفية وغير ذلك من مختلف فنون التحرير الصحفي المختلفة والتي تتنوع من الخبر إلى التحليل الإخباري والتقارير والمقالات الصحفية الي استخدام الصور والارتباط الطباعية المتنوعة والتي تقوم بدور مهم في التأثير على القارئ والمتخصصين مما يهيئ أفكار القراء لتقبل الأفكار الخاصة بتطوير التعليم من ناحية ويحرك المسئولين لتحويل تلك الأفكار إلي واقع ملموس من ناحية أخري(١٤).

المحور الثاني/ بعض قضايا التعليم التي يعاني منها المجتمع المصري.

- أولا : قضية الإنفاق على التعليم

ويعد تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول حيث يصطدم الطموح في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدود من موازنات هذه الدول للعملية التعليمية فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحصول الملائم في ظل الظروف الحالية، ومما لا شك فيه أن التعليم يحتاج إلي تمويل جيد إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في الإدارة والمنهج وأعضاء هيئة التدريس وفنياتي والتجهيزات التعليمية المختلفة وأن هذه الجودة العالية في مدخلات العملية التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها على التمويل الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية(١٤).

فالإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي أيضاً، وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة(١٥).

فبالرغم من الاعتراف الواسع بأهمية التعليم، إلا أن قضية التمويل تظل أحد القضايا

التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد وعجز الموازنة وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم ؛ والدولة لها دور أساسي في الإنفاق على التعليم يكمله ولا يقل عنه أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص إلا أن الأهمية النسبية لكلا الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولى بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مراحل التعليم العليا(١٦).

وتعاني مصر من تضاؤل الموارد الحكومية المخصصة للتعليم، إذ على الرغم من أنها في تزايد إلا أن هذه الموارد الحكومية تدار بصورة غير فعالة فمثلا زادت المكافآت التي يحصل عليها المعلم ولكن يظل دخله عموما في غاية التدني، ولا يقارن بموظف في قطاعات أخرى مثل البنوك والبترول وغيرها حيث تكون الرواتب أعلى بنحو ١٥ ضعفا(١٧).

ويمكن تحديد أهم المشكلات التي تواجه الإنفاق العام على التعليم في مصر فيما يلي:

- عجز التمويل عن تلبية احتياجات التعليم
- سوء توزيع الموارد المالية
- الانحياز للتعليم العالي على حساب التعليم قبل الجامعي
- الحياز نحو الحضر على حساب الريف
- انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم
- ثانياً : قضية العنف المدرسي

إن ظاهرة العنف التربوي بجميع أشكاله أصبحت موضوعاً مهماً يطرح بين الحين والآخر ويهتم به مختلف القاطنين في الحقل التربوي والحقل الإجتماعي والحقل النفسي لما لهذه الظاهرة من تأثيرات سلبية على المجتمع ككل، ورغم أن هذا الموضوع في التربية قد طرح للنقاش أكثر من مرة منذ عقود إلا أنه رغم ذلك ما زال يحتفظ بأهميته وما زال محط نقاش كثير من الباحثين التربويين والاجتماعيين ولعل ذلك لأسباب عديدة منها(١٨):

ما زال العقاب البدني والتفظي سائداً في مؤسساتنا التربوية باختلاف مستوياتها الأولية والأساسية وغيرها رغم كل التحذيرات من عواقبه السيئة ورغم كل القوانين التي أصدرت للحد من هذه الظاهرة.

تفاقم أشكال وصور العنف داخل المدارس المصرية باختلاف مراحلها وبلغت درجات قصوى تمثلت في إطلاق النار على التلاميذ والمدرسين كما سجلت حالات إعاقات وحالات وفاة لبعض الطلبة الذين تعرضوا للعقاب البدني من قبل مدرسيهم إلى جانب حالات الاعتداءات والتحرشات الجنسية على الطلبة.

يمكن إبراز أهم العوامل والأسباب المؤدية للعنف داخل المدارس كالتالي(١٩):

- عدم السماح للطالب بالتعبير عن مشاعره، فغالباً ما يقوم المعلمون بإذلال الطالب وأهانته إذا

- لا يوجد تقدير للطالب بوصفه إنساناً له كيانه ويجب احترامه.
- التركيز على جوانب الضعف لدى الطالب فقط والإكثار من انتقاده وإذلاله.
- استهزاء المعلم بالطالب، والاستهتار بأقواله وأفكاره في الصف وأمام الطلبة.
- رفض مجموعة الرفاق و الزملاء التعامل مع الطالب ما يتسبب في غضبه وسخطه عليهم.
- عدم اهتمام المعلمين بالطالب وعدم الاكتراث به، ما يدفعه إلى استخدام العنف لفت الانتباه لذاته.
- وجود" هوة "كبيرة وواسعة بين المعلم والطالب؛ إذ إن المعلم لا يقوم بمحاورة الطالب أو مناقشته بخصوص تحصيله التعليمي وعلاماته المتدنية، أو عدم رضا الطالب عن المادة الدراسية التي يجد فيها صعوبة.
- اعتماد بعض المعلمين أساليب التلقين التقليدية في التدريس.
- العنف الذي يمارسه المعلمون تجاه الطلبة.
- قصور المدرسة عن توفير الفرصة للطلبة للتعبير عن مشاعرهم وتفريغ عدوانيتهم بطرق سليمة.
- يؤدي المنهاج الدراسي ومدى ملاءمته لاحتياجات الطلبة دوراً في نشوء ظاهرة العنف في المدارس.
- المناخ التربوي : يتمثل في عدم وضوح الأنظمة المدرسة وتعليماتها وقواعدها؛ ما يجعل الطالب لا يعرف حقوقه ولا واجباته، كذلك مهنى المدرسة واكتظاظ الصفوف بالطلاب،وأسلوب التدريس غير الفعال وغير الممتع، والذي يعتمد على التلقين والطرق التقليدية، لجوء المعلم لإعطاء دروس خصوصية بالإجبار للطالب، فهذه كلها عوامل تؤدي بالطلبة إلى الإحباط، ما يدفعهم إلى القيام بسلوكيات سلوكية تظهر في أشكال عنيفة، وأحياناً في شكل تخريب للممتلكات الخاصة والعامة، إضافة إلى ذلك استخدام المعلمين أنفسهم للعنف، وهم الذين يعدون نموذجاً وقدوة للطلبة في المدرسة.

حجم ظاهرة العنف المدرسي في مصر والإطار التشريعي لها:

وعن حجم ظاهرة العنف لدى الطلبة في مصر أشارت دراسة محمد الشامي٢٠٠٦م بعنوان "المداخل التربوية لمواجهة العنف المدرسي" إلى أن ظاهرة العنف لدى الطلاب شغلت اهتمام الرأي العام والأحزاب السياسية، كما شغلت اهتمام الصحافة المحلية، وشغلت اهتمام المؤسسات التشريعية والأهلية، وأكد الباحث أن العنف المدرسي قد صار تحدياً يواجه السياسة التعليمية والمسئولين عنها في مصر، كما يعد تحدياً يواجه مديري المدارس الثانوية وهيئات التدريس والإشراف بها، كما يعد تحدياً يواجه التلاميذ أنفسهم، ويقلق معظم أولياء الأمور ولذلك أصدرت الوزارة القرار رقم ٥٩١ بشأن منع العنف من المدارس(٢٠).

إن القرار رقم(٥٩١) لسنة ١٩٩٨يعد من أكثر القرارات التي أثارت جدلا في منظومة

التعليمي خاصة فيما يخص حقوق الطالب، ولم يتم التقنين بنفس المستوي فيما يخص المعلمين، وقد قرر في مادته الأولي يحظر حظرا مطلقا في جميع مدارس التعليم قبل الجامعي بما في ذلك مدارس التعليم الخاص، إيذاء الطالب بدنيا بالضرب على أي وجه أو بأية وسيلة، ويقتصر توجيه الطلاب ومتابعة أدائهم ونشاطهم على استخدام الأساليب التربوية التي تكفل تكوين الطالب وإعداده وتزويده بالقدر المناسب من القيم، كما صاحب صدور هذا القرار أعمال إعلامية متعددة ساهمت في نشر الوعي بمضمونه(٢١).

وقد ركز هذا القرار على العنف الموجه من المعلم تجاه الطالب دون النظر إلي أشكال العنف المدرسي الآخري مما أدي إلي تفاقم الظاهرة وليس حلها مما جعل الكثير من المعنين بالأمر يطالبون بضرورة تعديل القرار رقم٥٩١ الخاص بالضرب في المدارس واستبدال اللائحة التنفيذية له بلائحة جزاءات جديدة تحدد العلاقة بين الطالب والمعلم على أساس من الاحترام المتبادل والحقوق والواجبات.

- ثالثاً : قضية الدروس الخصوصية

وتمثل الدروس الخصوصية أحد القنوات الحديثة لاستنزاف دخل الأسرة المصرية باعتبارها عامل ضغط إضافي على دخل الأسرة فمنذ أطلقت الدولة يد القطاع الخاص في التعليم من الحضانة إلى الجامعة بل وأصبحت جامعة القاهرة أقدم الجامعات المصرية بها قسم بمصروفات وأصبحت لدينا ازدواجية في النظام التعليمي بجانب تخلف المناهج واعتمادها على التلقين والحفظ وتدهور المستوى المادي للمعلمين بما دفعهم إلى تعويض فارق الدخل من خلال الدروس الخصوصية التي تمثل مظهر من مظاهر خلل نظام التعليم المصري(٢٢).

وتعد الدروس الخصوصية من الأهم الأسباب وراء زيادة عبء تكلفة التعليم على الأسرة المصرية، وهو ما أصبح يمثل قيدًا حقيقيًا على تطوير التعليم في مصر، وهي ظاهرة ترتبط بتفشي الفساد في قطاع التعليم باعتبارها مشكلة ذات ثلاثة أبعاد متشابكة تعزى إلى تراجع وتدني أجور المدرسين، ونوعية المناهج وأساليب التعليم المعتمدة في مدارسنا، وكذلك حالة التواطؤ المجتمعي على الظاهرة وعدم مواجهتها بحسم(٢٣).

يضاف إلى خطورة هذه الظاهرة نتائجها المباشرة في تحويل التعليم من كونه حقًا مجانيًا يتاح لكل أبناء الوطن إلى جعله أداة لإعادة الفرز الاجتماعي والتمييز الطبقي؛ حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل أمام الطلاب المنحدرين من أسر غنية، والتي تستطيع أن توفر لأبنائها قيمة الدروس الخصوصية، وبالتالي توفر فرص الحصول على مجموع أعلى والالتحاق بما يطلق عليه كليات القمة التي توفر لخريجيها فرص أفضل من حيث العمل والدخل(٢٤).

ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على الإنفاق الذي تنوء به كواهل الكثير من الأسر والذي توفره في معظم الحالات على حساب حاجات أساسية أخرى، بل تمتد خطورة الظاهرة إلى تهميش دور المدرسة التربوي وإلى دعم حالة انعدام ثقة المواطن في قدرة النظام التعليمي الرسمي والمدعوم من الدولة بكل إمكانياته المادية والبشرية والتقنية على أداء دوره التعليمي

والتربوي المناط به، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثافة انتشار الظاهرة وحجم الإنفاق عليها يعملان على تفريغ مجانية التعليم من مضمونها، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ضياع جزء من موازنة الدولة هباء لا نفع من ورائه، وإلى الانحدار نحو هاوية التجارة بالتعليم مما يؤدى بدوره إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، وما قد يصاحبه من سلوكيات وتداعيات تهدد السلام الاجتماعي للوطن والمواطن(٢٥).

واقع ظاهرة الدروس الخصوصية في مصر

إن الدروس الخصوصية صارت تمثل واقعاً في مصر شأنها في ذلك شأن العديد من الدول كما أنها أصبحت تكملة مكافئة لنظام التعليم التقليدي في مصر، فيعتبر عدد متزايد من المصريين أن الدروس الخصوصية ودروس الدعم المكلفة عوامل أساسية لكفالة نجاح أبنائهم الأكاديمي، ورغم أنها كانت يوما من مواصفات الثراء ، فقد صارت اليوم من الأمور المعتادة بحيث أصبح العديد من الأسر يجابه الصعاب لتحمل هذا العبء المادي الإضافي(٢٦).

وأن نسبة ٧٠% من الطلاب يتلقون دروساً خصوصية تستنزف١٥ مليار جنيه من دخل الأسر وأن ما بين ٦١-٧٧ في المائة من طلاب المدارس في السنوات الدراسية المختلفة يحصلون على دروس خصوصية وفقا لدراسة أعدها مركز المعلومات في مجلس الوزراء المصري ، كما كشف استطلاع رأى أجراه أيضا مركز دعم واتخاذ القرار حول ظاهرة الدروس الخصوصية أن ٦٦ % من الأسر المصرية تنفق ما يزيد عن ٥٠٠ جنيه شهريا على الدروس الخصوصية، وأن ٦٩ % من الأسر من إجمالي عينة الاستطلاع يحصل أبناؤها في مراحل التعليم قبل الجامعي ابتدائي وإعدادي وثانوي على الدروس الخصوصية(٢٧).

وخطورة الأمر الذي يؤكد استشراء ظاهرة الدروس الخصوصية في مصر وأنها أصبحت جزءا من كيان المجتمع دعوة البعض إلى تقنينها كما جاء في أحد تقارير لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب، والذي طالب بتقنين هذه الظاهرة وتنظيمها بقانون حيث أنها أصبحت أمرا واقعًا ولا سبيل لمواجهته، وهو ما يعني في حالة الاستجابة لمثل هذه الدعوة الانتقال من حالة مواجهة الفساد إلى حالة يتم فيها تقنين الفساد والاعتراف بسطوته، وهو الأمر الذي رفضه أعضاء مجلس الشعب عند مناقشة التقرير في المجلس(١٨).

ويعبر تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته الثامنة والعشرين عن المشكلة بأنها انتشرت بصورة صارت تهدد النظام التعليمي والتربوى من جهة، والسلام الإجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، نتيجة لما أفرزته من آثار سلبية شملت كلاً من الأسرة والمدرسة والطلاب والمجتمع ككل(٢٩).

وقد ظهرت أشكال غريبة وعديدة لهذه الدروس الخصوصية وتوسعت المراكز الخاصة المخصصة لهذا الغرض رغم مطاردة أجهزة الدولة المصرية لها، حتى أن العديد من المدرسين الذين يشكلون مجموعات طلابية للدروس الخصوصية في منازل الطلاب أو المراكز التعليمية الخاصة بصحبة كامل العدد قبل بدء العام الدراسي بشهر أو شهرين أحيانا، إضافة إلى سعي

البعض الآخر للإعلان عن نفسه كمدرس خصوصي في ملصقات يجري توزيعها في الشوارع ونصقها على محطات المواصلات العامة(٣٠).

ومن المفارقات العجيبة التي حدثت في الآونة الأخيرة أن الوزارة تحارب الدروس الخصوصية بدروس خصوصية تحت اسم " مجموعات تقوية " تنظم بإشرافها وبشكل إجباري أو شبه إجباري وبمصاريف ربما تقل نوعاً عن أجور المدرسين الخصوصيين .بينما نجد من واجبات المدارس في الدول المتقدمة كألمانيا أو حتى في كوريا الجنوبية، تقديم مثل هذه الدروس بعد الدوام الرسمي لمن يحتاجها من التلامذة وبالمجان(٣١).

- رابعاً : قضية كادر المعلمين

تعتبر أزمة كادر المعلمين وزيادة رواتبهم من القضايا الهامة المطروحة، لما كان لهذه الأزمة من صدى كبير على مدار سنين طويلة، وما كان يعانيه المدرس من ضغوط إجتماعية بسبب رواتبهم المحدودة جدًا مما يضطرهم للجوء إلى إعطاء الدروس الخصوصية، التي تُشكِّل عبئًا على أولياء الأمور، فتظهر لنا مشكلة أخرى لا تنتهي توابعها، من تقصير من قبل المدرس في أداء واجبه داخل الفصل وعدم ذهاب الطلاب إلى مدارسهم إعتمادا على الدروس الخصوصية، مما أوجب حدوث وقفة عند هذه المشكلة ومحاولة لحلها من قبل المسئولين .

إن المعلمين يواجهون أوقات صعبة، وطبيعة عمل تتغير بسرعة كبيرة، وللمفارقة فإن هناك اتساقًا كبيرًا في هذا التغير على مستوى العالم كله، وبشكل لم يشهده تاريخ التعليم من قبل، كما أن عمل المعلمين أصبح موضع تقييم ولقد وهجوم مستمر، وكلما ظهرت شكوى أو ضعف في أي جانب من جوانب العملية التعليمية ألصق السبب بالمعلم وعمله، وفي ضوء ذلك يتم إعادة النظر في معايير أداء المعلمين وشروط اعتمادهم وأهداف ومحتوى برامج إعدادهم وتدريبهم وإعادة تأهيلهم، ومتطلبات سوق العمل ومعايير الاحتراف المهني ومواصفات خريجي التعليم العام، وهكذا... كلما ظهرت شكوى زادت التغييرات وزادت معها التعقيدات(٣٢).

وهناك الكثير من الأفكار والاستراتيجيات التي طرحت لتحسين أوضاع المعلمين في كثير من دول العالم، ومن أبرزها تلك التي تتعلق بتحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية، خاصة في ظل ارتباط المكانة الاجتماعية ومسألة الاحترام والتقدير الاجتماعي للمهنة بمقدار ما يكسبه صاحبها من مال وثروة، ولما كان المعلمون من أقل الناس إيرادًا ماليًا فإنهم ولاشك سيكونون الأقل احترامًا وتقديرًا من قبل أفراد المجتمع، حتى وإن كان هذا الوضع مغايرًا لمنطق الأشياء(٣٣).

- ماهية كادر المعلمين

كادر المعلمين مشروع قدمته وزارة التربية والتعليم المصرية للنهوض بالمعلمين ماديا ومهنيا، حيث قدم بمشروع قانون لمجلس الشعب المصري في إطار ما عرف بـ"

بالمعلم والذي ورد ضمن البرنامج الانتخابي للرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ودار جدلا واسع حول الكادر وبعد سنوات طبق قانون الكادر بعد إقراره في مجلس الشعب كالتالي المرحلة الأولى طبقت بصرف خمسين بالمائة من الأساسيات الهزيلة لمرتبات المعلمين مع حرمان من حصل على الكادر من حافز الإثابة ٧٥% وتم تعليق المرحلة الثانية منه بالرغم من حلول موعد صرفها قانونا بحجة ربط تطبيقها باجتياز المعلمين والذين يزيد عددهم عن المليون معلم لاختبارات في مجال علوم التخصص وعلوم التربية وعلم النفس واصطلح على هذا الأمر باختبارات كادر المعلمين(٣٤).

وترى الوزارة انها من خلال الكادر تقوم بدعم النمو الوظيفي القائم على الكفاءة بدلا من الاقدمية حيث يحفز الكادر الخاص المعلمين على محاولة الحصول على فرص التنمية المهنية التي يوفرها النظام او التي تعتمد على المبادرة الذاتية وكي ينتقل المعلم من مستوى إلى المستوى التالي عليه أن يشترك في أنشطة تنمية مهنية محددة كما يجب أن يجتاز إجراءات محددة للتقييم(٣٥).

- مستويات كادر المعلمين

تبعا للقانون الخاص بكادر المعلمين فقد نص على مستويات الكادر وفقا لجدول معادلة الوظائف كالتالي:

المستوى الأول : معلم مساعد : المستوى الثاني : معلم ، المستوى الثالث : معلم أول

المستوى الرابع : معلم أول (أ)، المستوى الخامس: معلم خبير،المستوى السادس: كبير معلمين تحديد المستوى الذى يتقدم له المعلم

إذا كانت سنوات الخبرة مقدارها سنتان على الأقل يمكنه التقدم إلى وظيفة معلم بشرط أن يكون شاغلاً للدرجة الثالثة وإذا كانت سنوات الخبرة مقدارها ٥ سنوات على الأقل يمكنه التقدم إلى وظيفة "معلم أول" بشرط أن يكون شاغلاً للدرجة الثانية وإذا كانت سنوات الخبرة مقدارها ١٣ سنة على الأقل يمكنه التقدم إلى وظيفة "معلم أول أ" بشرط أن يكون شاغلاً للدرجة الأولى وإذا كانت سنوات الخبرة تزيد على ١٨ سنة على الأقل يمكنه التقدم إلى وظيفة "معلم خبير" بشرط أن يكون شاغلاً لدرجة مدير عام أو كبير أخصائيين وإذا كانت سنوات الخبرة مقدارها ٢٣سنة يمكنه التقدم إلى وظيفة" كبير معلمين" بشرط أن يكون شاغلاً للدرجة العالية(٣٦).

- أزمة تطبيق كادر المعلمين

ان لكادر المعلمين هدفين أساسيين وضع من اجل تحقيقهما الأول هو تحسين الوضع المادي للمعلمين من اجل القضاء على كثير من المشكلات التربوية المترتبة على ضعف رواتب المعلمين مثل الدروس الخصوصية والثاني هو رفع كفاءة المعلمين المهنية من اجل تحسين المستوى العام للعملية التربوية وقد تم ربط المسار التدريبي للمعلم ارتباطاً مباشراً بالتقدم والترقي في السلم الوظيفي ومن ثم بالزيادة المالية في الرواتب الذي سوف يحصل عليها .

خامساً: نظرنا الي الواقع العملي لكادر المعلمين نجد انه دخل مرحله الأزمـات وتضـارب البيانات بين اجهزة ووزارات الدولة المعنية بتطبيقه فقد تتضارب البيانات بين وزارة التربيـة والتعليم وبين وزارة المالية حول الميزانية المخصصة لإقرار كادر المعلمين وفوجئ المعلمـين بان الميزانية المخصصة للكادر جاءت بشكل متواضع لا تكفي لإشـباع الحاجـات الأساسـية للمعلمين كما ان كثير من المعلمين تتابهم حاله من المهانة و الإحباط عند دخـول امتحانـات الكادر فكثير من المعلمين يروا أن اختبارات الكادر ليست تقييم لمستوى المعلم مـن الناحيـة العلمية والتربوية فهي مجرد أسئلة لا تقيس خبرة المعلم ولا تزيده خبرة بينما هو مجرد إهدار لمال الدولة فيما لا يجدى ولا يفيد وإنما المطلوب هو رفع المستوى المهني للمعلـم وليسـت هناك ضرورة لربط رفع المستوى المادي للمدرس بذلك الامتحان الذى لم يستفد منـه المعلـم أدنى استفادة ولم يؤدى الى رفع مستواه العلمي.

- خامساً : قضية تطوير المناهج الدراسية

وبعد الحديث عن تطوير المناهج من أهم الموضوعات التربوية حاليا ذلك لأن أي تغيير في المجتمع لابد وأن يتبعه تغيير في النظام التعليمي ومن ثم تغيير في مناهج التعليم،والتغيير في مناهج التعليم يتطلب بدوره تغييرا في المقررات والكتب الدراسية، وطرق التدريس والوسائل التعليمية أساليب ووسائل التقويم والأنشطة والإدارة المدرسية والمكتبات المدرسية.

فلي ظل الغزو الثقافي الذي تعرض له المجتمع نتيجة المتغيرات المجتمعية كان لابد من التحصين الحقيقي للفرد والمجتمع ضد هذا الغزو وتعليم الفرد وتوعيته وتدريبه علي الاختيار بين الخير والشر والصالح والطالح، وهذا يتطلب نظاما وبرامج ومناهج تعليمية وأجهزة ثقافية وإعلامية متطورة ومن نوع جديد ويتطلب ايضا تزويد الفرد والمجتمع بأساليب التفكير والعلم والمعرفة والمهارات والقيم وأن يكونا علي وعي بالتغير والاستفادة من إيجابياته ومواجهة سلبياته وأن يكونا سريع التكيف مع هذا التغير(٣٧).

فالمناهج الدراسية يجب ان تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية المختلفة بحيث يتم تطويرها لتواكب هذه التغيرات وتعمل على معالجتها بالشكل المناسب سواء بترسيخ الجوانب الإيجابية منها أو بمواجهة الجوانب السلبية فيها، وتفنيد عوامل القبول والرفض تجاهها (٣٨).

- المقصود بتطوير مناهج التعليم

يقصد بمفهوم تطوير المنهج إحدى العمليتين التاليتين أو كليهما معًا وهما(٣٩):

- الأولي : إدخال منهج جديد أو بناء منهج لم يكن موجودًا من قبل في صف دراسي معين أو مرحلة دراسية معين حيث أدخلت مناهج وبرامج جديدة لم تكن موجودة في الخطط الدراسية السابقة مثل : إدخال منهج القيم والأخلاق ، والتربية الوطنية والحاسب الآلي ، والمكتبة والبحث ، والنشاط.

• الثانية : تحسين المنهج الحالي وتحديثه وإدخال تعديلات عليه بـ حيث يصبح أكثر مناسبة ووفاء للظروف والمتغيرات وتحقيقًا للأهداف المرجوة، والمقصود هنا إعادة النظر في أهداف المنهج الموجود ومحتواه وطرق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية والتقويم بالإضافة أو الحذف أو بالاثنين معًا وتعديله وليس إدخال منهج جديد لم يكن موجودًا من قبل ،ونذكر هنا أنه يجب عند تطوير المناهج الدراسية عدم الاعتماد على مناهج المواد الدراسية المنفصلة والأخذ بمدخل التكامل لمعالجة مشكلات زيادة عدد المواد والمقررات الدراسية وازدحامها بالمعلومات وتكرارها.

وتشير سياسة التعليم إلى أهمية بالغة لدور المناهج الدراسية وأهمية تطويرها، وتوضح أنها يجب أن تنبثق من متطلبات ومقومات وخصائص المجتمع وتواجه تطورات العصر، وتتناسب مع حاجات وميول الطلاب ؛ وتتوافق مع البيئات والأحوال والتطورات المختلفة ويشير البحث والتجديد والتطوير في مجال التعليم والمناهج والمقررات الدراسية إلى أهمية ما يلي(٤٠):

• اعتبار الطالب محور العملية التعليمية والتركيز على نشاط الطالب في اكتساب المعرفة والخبرة
• الاهتمام باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة مثل :الحاسب الآلي، والمكتبات، ومعامل اللغة، وغيرها من وسائل ومصادر المعلومات.
• ربط المناهج بحياة الطلاب وبيئتهم ومجتمعهم
• التوازن بين الكم والكيف عند معالجة المحتوى الدراسي.
• التأكيد على تنويع استراتيجيات وطرائق التدريس من موقف إلى آخر.
• دواعي تطوير مناهج التعليم في مصر

يعتبر المنهج الدراسي الوسيلة العالمية لدى التربية والتعليم، ولما كان المنهج يتأثر بعدة عوامل في التلميذ وخصائصه، وطبيعة البيئة، وطبيعة وخصائص المجتمع وحاجاته ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والتطورات العلمية والتربوية والتكنولوجية، وحيث أن كل عامل من هذه العوامل قابل للتغير والتطور ويتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، فإن عملية تطوير المنهج من وقت لآخر تصبح أمرًا ضروريًا ويجب بذل الجهود لتطويره على أفضل وجه: وينبغي أن يتم التطوير على أساس دراسة الواقع بجميع أبعاده وجوانبه وتحديد إمكانياته ومشكلاته ومتطلباته (٤١).ومن الأسباب والمبررات التي توجه اهتمام المتخصصين في المناهج إلى ضرورة تطويرها وإعادة النظر فيها ما يلي(٤٢).

• الأحداث والمشكلات والتطورات العالمية.
• الأحداث والمشكلات والتطورات الداخلية في المعرفة العلمية والتربوية والتكنولوجية.
• نتائج تقويم المناهج والعملية التعليمية والمشروعات القومية والدولية.
• تحديات العولمة

ومن خلال ما سبق يتضح انه عند إجراء تطوير المناهج الدراسية في مصر يجب مراعاه ما يأتي:

- ضرورة تحديث المناهج الدراسية بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل، فالمناهج تواجه قصورا يجعل مخرجاتها غير مؤهلة بصفة جادة لدخول سوق العمل.
- ضرورة تحديث المناهج الدراسية من أجل تكوين حس مهني لدى الطلاب، لمساعدتهم في اختيار مهنة المستقبل.
- وضرورة تنمية القيم والاتجاهات لدى الطلاب بوضع خطة متكاملة للمناهج الدراسية تعالج هذه القيم بأسلوب مشوق للطلاب.
- ضرورة الاستجابة لتقنيات العصر المعلوماتية في المناهج الدراسية باستخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، وعلوم الاتصال.
- سادسا : قضية التسرب من التعليم

يعتبر التعليم هو الركيزة الأولى لبناء الأجيال في المستقبل فتعتبر المدرسة هي الخلية الثانية بعد البيت وتعد إشكالية الفاقد من التعليم من الإشكاليات التي شغلت العملية التربوية في الآونة الأخيرة وكان من مظاهر هذه الإشكاليات الرسوب والتسرب والانقطاع عن الدراسة وعدم قدرة المؤسسة التعليمية على استيعاب الدارسين أو انخفاض أعداد الدارسين بها إلا أن التسرب من التعليم الإلزامي من اخطر هذه الإشكاليات حيث أن تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائي تؤدى في النهاية إلى عدم التمكن في القراءة ومن ثم يتحولون إلى شريحة الأمية في المجتمع(٤٣).

إن ظاهرة التسرب المدرسي من أصعب المشاكل التي تعاني منها دول العالم لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تؤثر في تقدم المجتمع الواحد وتطوره وتقف حجر صلب أمامه ،ولا سيما أنها تساهم بشكل كبير وأساسي في تفشي الأمية وعدم اندماج الأفراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليط من فئتين فئة المتعلمين وفئة الأميين مما يؤدي إلى تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى وذلك نتيجة لصعوبة التوافق بين الفئتين في الأفكار والآراء فكلا يعمل حسب شاكلته(٤٤).

وتعد اشكالية التسرب من التعليم إحدى الإشكاليات التى تعانى منها العديد من الدول النامية، والتى تعيق تقدمها ونموها ، كما تعد أحد المؤشرات الأساسية التي تساعد على تقدير مدى كفاءة النظام التعليمي بالدولة ككل وتعكس مدى مؤازرة المجتمع للتعليم: من حيث مسئوليته عن توفير مناخ صحى يحفز على الالتحاق به والاستمرار فيه، وتعتبر أحد المحققات التى تشير الى مدى التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعى .

اتسع في الآونة الأخيرة نطاق ظاهرة التسرب الدراسى خاصة في دول العالم النامي التي تعانى شعوبه من أوضاع اقتصادية متردية لا تسمح بتوفير تكاليف التعليم، وتعانى أنظمته التعليمية من الجمود والتخلف وعدم كفاءة الموارد البشرية(٤٥).

كما أن هذه المشكلة توجد في التعليم بجميع مراحلة المختلفة وليست مقتصرة على

أصدقاء السوء من الجنسين وهم يذهبون إلى الحدائق والمتنزهات ودور السينما ولا يذهبون إلى مدارسهم ونلاحظ ونسمع كثيرا من تلاميذ المرحلة الابتدائية وهم يبكون ويهددون أمهاتهم لعدم رغبتهم في الذهاب إلى المدرسة ومنهم من يأخذ حقيبته ويجلس في أماكن بعيدة عن المدرسة حتى موعد خروج المدرسة ثم يذهب إلى المنزل دون أن يذهب إلى المدرسة ونلاحظ أيضا أن كثير من الطلاب والتلاميذ ينقطعون عن الدراسة في مراحلها المختلفة ويبحثون عن أعمال أو مهن مختلفة للعمل فيها مثل ورش النجار وورش الميكانيكا ويعملون أيضا في الحقول وجمع المحاصيل في الأماكن الزراعية.

١) أسبابان يختو واقع تربوي من هذه الظاهرة إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع لأخر ومن مرحلة دراسية إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائيا منها مهما كانت فعاليته أو تطوره هذا يعني أن نسبة وحدة وجودها هو الذي يحدد مدى خطورتها(٤٦).

- فالتسرب المدرسي ليس ظاهرة تخص التربية والتعليم فقط وإنما هي ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع تمتد جذورها في النظام التربوي أو التعليمي كله وتمتد في النظام الاقتصادي والتركيب الاجتماعي فظاهرة التسرب كواقع ليست حديثة بل هي موجودة منذ القدم لكن الجديد في المشكلة ذلك التحول الذي طرأ على العملية التربوية فلقد أصبح ينظر إلى التربية على أنها عملية استثمار لها مردود إقتصادي بعد أن كان ينظر إليها على أنها خدمة إنسانية والتسرب من المدرسة هو بداية الضياع للشباب لأنه يفتح له متاهات جديدة من الانحدار والضياع والاحتكاك بأشخاص ذوي سلوكيات سيئة ومفاهيم منحرفة(٤٧).

- أسباب مشكلة التسرب

١) أسباب اقتصادية

وهي تتمثل في انخفاض المستوى الاقتصادي والمعيشي لكثير من أفراد المجتمع من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى جعل رب الأسرة يقضي طوال اليوم في البحث عن عمل إضافي بجانب عمله الأساسي لكي يستطيع أن ينفق على أسرته ولا يوجد لديه الوقت الكافي لمتابعة مذاكرة أولاده ومن هنا يجد الأبناء أنفسهم أمام مواجهة المناهج التي يصعب عليهم فهمها أو التعامل معها وتتراكم هذه المشكلة عليهم عام بعد الآخر مما يؤدي إلى فشل هؤلاء الطلاب في التعليم ورسوبهم أكثر من مرة وهذا يؤدي إلى تسربهم من التعليم والبحث عن مهنة أو عمل آخر يمارسه(٤٨).

بعض الآباء يتركون أسرهم وأولادهم ويذهبون للعمل من أجل توفير حياة أفضل لهم ولأسرهم لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمروا بها ومن هذا يجد الأبناء أنفسهم بدون مراقب أو متابع لهم فيتجهون إلى اللعب وعدم المذاكرة والهروب من المدرسة والأم بمفردها لا تستطع تربية الأبناء ومتابعتهم وخاصة الذكور مما يؤدي إلى فشل هؤلاء الطلاب

ويتجهون إلى ممارسة اللهو واللعب وأحيانا على تناول الخمور مما يفقدهم وعيهم ويقعون في مشاكل وقضايا مختلفة مثل السرقة أو القتل أو الاغتصاب مما يؤدى إلى تدمير الأسرة وتفككها (٤٩).

إن انخفاض المستوى المعيشي وسوء الظروف الاقتصادية للأسرة يجعل بعض الآباء يفكرون في عدم استكمال دراسة أبنائهم من أجل أن يعملوا في بعض الحرف أو المهن ليساعدوه على مواجهه الظروف المعيشية الصعبة التي يمروا بها ومن هذا يتسربون من المدرسة وتزداد مشكلة التسرب.

٢) أسباب اجتماعية

وتظهر بشكل كبير في المناطق الريفية مثل كثرة الإنجاب وحب الذكور عن الإناث والاهتمام فقط بتعليم الذكور دون الإناث جعلتهم يتهمون فقط باستكمال تعليم الذكور في المراحل المختلفة من التعليم والاكتفاء بتعليم الإناث حتى نهاية المرحلة الابتدائية فقط بدعوة أن تعليم البنات شيء غير مرغوب فيه مما يجعل فئة كبيرة من البنات يتسربون من التعليم بعد نهاية المرحلة الابتدائية أو الإعدادية على الأكثر مما أدى إلى زيادة نسبه التسرب(٥٠).

٣) أسباب ثقافية

إن قلة المستوي الثقافي للأسرة تجعلهم لا يستطيعون معرفة أو فهم أهمية التعليم بالنسبة لأبنائهم أو تجعلهم لا يستطيعون مساعدة أبنائهم في مذاكرة دروسهم أو عمل واجباتهم وذلك لان الأم ليست متعلمة والأب أيضا في كثير من الأحوال يكون غير متعلم فيجد الأبناء أنفسهم في بيئة لا تقدر أهمية التعليم ولا يستطيعون الآباء تهيئة الجو المناسب لأبنائهم لمساعدتهم في دراستهم أو مذكرتهم ومن ثم يجد التلميذ أو الطالب نفسه في أسرة لا تحثهم على المذاكرة وبذلك لا تقوم الأسرة بدورها التعليمي تجاه أبنائهما مما يؤدى إلى تركهم لمدارسهم وتزداد نسبة التسرب(٥١).

٤) أسباب تربوية

هناك أسباب تربوية تزيد من مشكلة التسرب منها:

١- المناهج الدراسية

إن مصر تتنوع فيها البيئات فهناك بيئة ساحلية وبيئة زراعية وبيئة صحراوية وبيئة صناعية ومن الطبيعي إن ميول وحاجات سكان بيئة تختلف عن ميول وحاجات بيئة أخري فالمناهج الدراسية في مصر موحدة على مستوي الجمهورية وهي بذلك لا تلبي حاجات وميول كثيرا من الطلاب لعدم ارتباط هذه المناهج بالبيئة التي يعيشون فيها ومن هنا نجد ان توحيد المناهج المصرية على مستوى البيئات لا يشبع رغبات كثيرا من الطلاب ومن هنا يجد الطالب نفسة امام مناهج صعبة وغير هامة بالنسبة لحياته ومتطلباته وميوله فيجد صعوبة في فهمها

وتحصيلها ونلاحظ ان بعض الطلاب لهذا السبب يتركون التعليم ويعملون في أعمال أخرى تشبع ميولهم وحاجاتهم(٥٢).

٢- ارتفاع كثافة الفصول

إن ارتفاع كثافة الفصول في جميع مدارس مصر الحكومية وهي مدارس الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تمثل شريحة كبيرة من المجتمع المصري فيتراوح عدد التلاميذ في الفصل من ستين إلى تسعين تلميذا فيجد المعلم نفسه في مأزق حقيقي فكيف يتحكم في هذا العدد الكبير جدا من التلاميذ لدرجة أن المعلم لا يستطيع التحرك داخل الفصل ويجد صعوبة كبيرة للوصول إلي آخر الفصل جعل المعلم لا يستطيع القيام بدورة التعليمي علي أكمل وجه ومن ثم يستطيع مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ فيجد التلميذ أو الطالب الضعيف دراسيا تالها بين زملائه لا يستطيع أن يتماشى معهم وبذلك تصعب عملية التعلم والتعليم فيكره التعليم ويكره المعلم ويكره المدرسة ويجعله ينقطع عن الدراسة ويبحث عن عمل آخر مما يزيد من التسرب الدراسي(٥٣).

٣- المعلم و طرق التدريس

إن بعض المعلمين يعتمدون في شرحهم للدروس علي طريقة تدريس واحدة طوال العام الدراسي فقد لا تناسب طريقته بعض الطلاب وأيضا عدم استخدام الوسائل التعليمية التي تخدم الموضوع وتجعل التلاميذ يتعاملون مع أشياء ملموسة ومحسوسة وتزيد من فهمهم للموضوع بطريقة بسيطة وعصيرة وتهمل علي تثبيت المعلومة في أذهانهم فكان لعدم استخدام المعلم لطرق تدريس متنوعة وعدم استخدام للوسائل التعليمية اثر سيء علي بعض التلاميذ مما جعل أمامهم المدرسة. وعدم العدالة في التعامل والتمييز بين التلاميذ داخل المدرسة والعقاب بكل أنواعه البدني والنفسي وعدم المتابعة المستمرة من قبل إدارة المدرسة للطلاب عدم مراعاة المعلم للخصائص النفسية والعقلية والاجتماعية للطلاب تسلط المعلم في آرائه وقراراته عدم مراعاة للفروق الفردية بين التلاميذ من قبل المعلمين وتشخيص التلاميذ إلى فئات وكيفية التعامل معهم ضمن الخصائص العقليه(٥٤).

- حجم مشكلة التسرب في مصر

تؤثر مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس بعد التحاقه بها وقبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي تأثيرا سلبيا في العائد الاقتصادي والاجتماعي لها وقد بلغ التسرب في ضوء الأرقام الرسمية لوزارة التربية والتعليم في العام الدراسي٢٠٠١ / ٢٠٠٢ من التعليم الابتدائي ٨% ومن التعليم الإعدادي ٢٣% وفي العام الدراسي ٢٠٠٢ /٢٠٠٣بعد أن أصبحا يشكلان مرحلة التعليم الأساسي فقد تراجعت هذه النسبة قليلا لتصبح٧%في السنوات الست الأولى و٢١% في الثلاثة الأخيرة .وتشير نتائج الإحصاء العشري عام ٢٠٠٦ إلى أن نسبة الذين لم يلتحقوا

بالتعليم بالفئة العمرية (٦-١٨)١٠.٤ في المائة ونسبة من لتحق ولم يتسرب بذات الفئة العمرية ٨٥.٤ في المائة و نسبة من لتحق وتسرب بذات الفئة العمرية ٤.٢ في المائة.

وتشجيعاً على الالتحاق بالتعليم الأساسي والحد من ظاهرة التسرب من التعليم، صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بصرف منحة دراسية لكل أسرة مستحقة لمعاش الضمان الاجتماعي عن كل ابن ملتحق ومنتظم بمراحل التعليم الأساسي والثانوي العام وما في مستواها، مقدارها عشرين جنيهاً شهرياً خلال مدة العام الدراسي (٨ أشهر) وتعد المنحة بعدد الأبناء بحد اقصى ١٠٠ جنيه شهرياً للأسرة .

المحور الثالث/ النتائج والتوصيات

استعرضت الدراسة الحالية دور الصحافة المصرية في تبني قضايا التعليم وقد ابرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج العامة والتي نتضح منها الاتي:-

- اولا: تقوم الصحف المصرية سواء كانت قومية او حزبية او مستقلة بدور مهم في تبني قضايا التعليم وذلك من خلال استعراضها للقضية بتفاصيلها من حيث الاسباب والمفهوم ومعالجة القضية من خلال:

★ التصريحات والقرارات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم في بعض الصحف وخاصة صحيفة الاهرام كونها صحيفة حكومية او تصريح مسئولين في مجال التربية والتعليم لتوضيح ماهية القرارات المأخوذة من قبل الوزارة وامكانية تحقيقها وتطبيقها وما يتم على المدي البعيد وقد ظهر ذلك بوضوح في جريدة الوفد

★ ابراز اراء ووجهات نظر بعض اساتذة التربية والمتخصصين التربويين والخبراء حول معالجة هذه القضايا ومحاولة وضع حلول لها وفي الغالب تكون هذه الآراء ووجهات النظر بناء على اسس علمية وظهر ذلك في الصحف التي تهتم بنقد اوضاع المجتمع مثل جريدتي الوفد والمصري اليوم

★ ابراز اراء بعض اولياء الامور والمعلمين والطلاب احيانا حول قضايا التعليم محل الدراسة وفي معظم الاحيان تكون هذه الآراء شكوى ترتبط بشكل مباشر بقضايا التعليم مثل شكوي اولياء الامور من مالها الدروس الخصوصية والعنف المدرسي الذي يواجه ابنائهم ونقص الابنية التعليمية الصالحة لتعليم ابنائهم وايضا ارتفاع تكاليف التعليم وايضا شكاوى المعلمين من الية تطبيق الكادر وكذلك شكاوى الطلاب من العنف المدرسي ومن صعوبة الامتحانات والمناهج وقد تم استعراض كثير من هذه الشكاوى في بريد القراء في صحف الدراسة الثلاثة وخاصة بريد الاهرام الي جانب التحقيقات الصحفية التي كان لها الوضع الذي يسمح بتعدد الآراء ووجهات النظر في القضية المتناولة في هذا الفن الصحفي كما ايضا تم التناول في صورة شكاوى فردية بسيطة اوفي صورة شكاوى من مجموعه افراد.

★ابراز اراء بعض الكتاب غير المتخصصين في المجال التربوي ولكنهم يتمتعون بقدر كبير من الثقافة والعلم والوعي وذلك للتعرف على توجهاتهم ومقترحاتهم تجاه قضايا التعليم ومن ثم ايجاد حلول لها.

★ثانيا: تقوم الصحف المصرية سواء كانت قومية او حزبية او مستقلة بدور مهم في تبني قضايا التعليم وذلك من خلال استعراضها للقضية بأحد الاشكال الاتية:-

★ استعراض الصحف لقضايا التعليم من خلال فن الخبر الصحفي بدرجه كبيرة في معظم القضايا فقد حصل على اعلى النسب بين اشكال الفن الصحفي في استخدامه بين الصحف ينيه المقال ثم التحقيق الصحفي ثم رسائل القراء.

★استعراض الصحف للقضية من خلال ماتنشيتات رئيسية لأشكال الكتابة الصحفية سواء كانت خبرا او تحقيقا او مقالا بحيث يعرف القارئ معالجة الصحف للقضية من خلال العنوان قبل قراءة ما هو مكتوب داخل الفن الصحفي.

★استعراض الصحف للقضية من خلال العناوين الممتدة للكتابة الصحفية اي العناوين التالية للعناوين الرئيسية وهي تجذب الانظار اليها وتكاد تصل جاذبيتها الى المانشيتات الرئيسية وقد استخدمتها بكثرة صحف الدراسة الثلاثة في مختلف القضايا التعليمية محل الدراسة .

★عدم اعتماد صحف الدراسة على الصور التعبيرية بشكل كبير في تناولها لقضايا التعليم بل اعتمدت بصورة اكبر على الصور الشخصية ومع ذلك فقد اختلفت صحيفة الوفد عن باقي الصحف في ارتفاع نسبة استخدامها للصور التعبيرية في بعض القضايا مثل قضية العنف المدرسي عن باقي الصحف.

★ومن الملاحظ في فترة التحليل تبني الصحف لقضايا التعليم بشكل موسمي وليس بشكل دائم اذ نجد الاهتمام بقضايا الامتحانات تبرزه الصحف اثناء فترة الامتحانات فقط وكذلك عند حدوث حادثة عنف داخل المدرسة نجد ان الصحف تكثر من هذه القضية وعند بداية العام الدراسي نجد ان حديث الصحف يتركز على قضايا المجانية ومصروفات المدارس وهكذا لجميع القضايا .

★ومن الملاحظ في فترة التحليل تبني الصحف لقضايا التعليم بشكل موسمي وليس بشكل دائم اذ نجد الاهتمام بقضايا الامتحانات تبرزه الصحف اثناء فترة الامتحانات فقط وكذلك عند حدوث حادثة عنف داخل المدرسة نجد ان الصحف تكثر من هذه القضية وعند بداية العام الدراسي نجد ان حديث الصحف يتركز على قضايا المجانية ومصروفات المدارس وهكذا لجميع القضايا .

التوصيات والمقترحات

تشير النتائج التي تم التوصل اليها الى ان محتوى بعض الصحف المصرية يؤدي دورا [illegible]

سواء كان هذا التناول في الصحف الحكومية مثل جريدة الاهرام او الصحف الحزبية مثل جريدة الوفد او الصحف المستقلة مثل جريدة المصري اليوم. الا انه قد اتضح وجود قصور في أداء بعض هذه الصحف لدورها بحيث تهتم بعض الصحف ببعض القضايا التعليمية دون غيرها وبعضها الاخر قد يتناول بعض القضايا بشكل ضعيف مما لا يساعد في معالجتها بالكيفية المطلوبة وانطلاقا من هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات يمكن من خلالها تفعيل دور الصحف المصرية في معالجة وتبني قضايا التعليم وهي ان :-

١- تشجيع المتخصصين من اساتذة التربية على وجه الخصوص واساتذة الجامعات بشكل عام على تناول قضايا ومشكلات التعليم من خلال كتابة المقالات التي تهدف الي تنمية الوعي العام لدي القراء بأهمية هذه القضايا ويتطلب ذلك وعي الصحف بأهمية دور المتخصصين في مخاطبة الرأي العام فيما يتعلق بقضايا التعليم بوجه خاص وقضايا المجتمع بوجه عام وكذلك وعي المتخصصين بأهمية الصحف سواء كانت حكومية او حزبية او مستقلة في نشر الوعي والتثقيف العام والتنوير ونقد الواقع والاجتهاد المبني على اسس علمية لحل او اقتراح حلول لقضايا يعاني منها الواقع التعليمي في مختلف قطاعاته.

٢- يجب ان تعقد اجتماعات وندوات بشكل دوري بين وزارة التربية والتعليم وبين جميع الفئات المختلفة التي لها صلة بقضايا التعليم أيا كان تخصصاتهم تربوية او غير تربوية ويجب التركيز على الصحفيين المسئولين عن صفحة التعليم في الصحف وذلك لملامستهم المباشر بواقع قضايا التعليم وذلك من اجل معرفة متطلباتهم واحتياجاتهم ومناقشة امكانية تحقيقها والوصول الي قرارات وارء يتم الاتفاق عليها ومن ثم تنفيذها

٣- يجب توافر المناخ الديمقراطي السليم الذي يسمح بتعدد الآراء وتباينها وبذلك ستتحقق المشاركة الفعالة بين قطاعات التعليم وبين الصحافة للمساهمة في تشكيل الوعي المجتمعي العام وتوجيهه نحو مشاكل المجتمع وقضاياه المختلفة وسبل علاجها .

٤- يجب فتح قنوات اتصال مباشر وفعال بين الصحف المختلفة وبين المؤسسات التعليمية بهدف الوصول الي فهم مشترك وكذلك تعاون مشترك حول اهمية اعلام الراي العام بقضايا التعليم الجامعي وما يستحدث او يستجد به من تطورات ويتطلب ذلك وجود اليات لتفعيل تتمثل في تخصيص كل صحيفة مجموعة من المحررين المؤهلين والمدربين والمتخصصين في شئون التعليم وعلى الجانب الاخر يجب وعي مؤسسات التعليم بأهمية الشفافية في الاعلام عن المشكلات التي تواجهها ورغبتها في طرحها على الرأي العام بهدف استثارة الكتاب واصحاب الرأي والقراء للمشاركة في الكتابة او التعليق او محاولة طرح حلول لتلك المشكلات.

٥- يجب ان تفتح الصحف قنوات اتصال بينها وبين كل المستفدين من خريجي التعليم وبشكل خاص الشركات والمصانع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بهدف التعرف على احتياجاتها من التخصصات والمعارف والمهارات المطلوب توافرها في الخريجين ونشرها للرأي العام

ويساعد ذلك في اعلام المسئولين بمتطلبات سوق العمل ومحاولة ربط المناهج بها وايضا يساعد في مخاطبة اولياء الامور بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومن ثم تغير اسلوبهم في تعليم ابنائهم وتفهمهم لطبيعة المتغيرات المجتمعية والاقتصادية وبذلك يمكن التركيز عليها والبعد عن المعتقدات الخاطئة التي تزيد من مشكلات التعليم كالدروس الخصوصية وحرصهم على حصول ابنائهم على درجات عالية من اجل كليات القمة والتي اصبح خريجو ها يعانون البطالة.

٦- يجب ان تهتم الصحف بتتبع كل صيغ تطوير التعليم المقترحة وليس التركيز فقط على ابراز الواقع بسلبياته او إيجابياته ولكن لابد من التركيز على ما تم من تطوير وتتبع لمدي تحقيق هذا التطوير للفوائد المرجوة منه.

٧- يجب ان تتوازن الصحف في الاهتمام بتغطيتها الصحفية لمحافظات مصر فلا تزيد من الاهتمام بالعاصمة على حساب باقي محافظات مصر وخاصة محافظات الصعيد الذي يعاني من مشكلات وقضايا تعليمية كثيرة.

٨- ضرورة تحري صحف الدراسة للدقة والموضوعية لما تنشره حول قضايا التعليم وذلك في اطار رسالتها المهمة التي تتمثل في اعلام الجمهور ومخاطبة الراي العام ويتطلب ذلك مصداقية محرري الصحف واحترامهم ميثاق الشرف المهني فبالنسبة للصحف الحكومية يجب ان تلتزم بالموضوعية والحيادية وعدم المبالغة في موالتها للحكومة وكذلك بالنسبة للصحف الحزبية والمستقلة يجب ان تلتزم بالحيادية والموضوعية والا تكون علة نقيض الحكومة طوال الوقت .

٩- يجب ان تستفيد وزارة التربية والتعليم من قياس اراء الرأي العام وتوجهاته نحو قضايا التعليم والأخذ بهذه التوجهات والآراء حتى لا يكون هناك تناقض وفجوة بين توجهات الرأي العام وقرارات وتوجهات وزارة التربية والتعليم .

١٠- يجب ابراز القضايا التعليمية في الصحفة الاولي من الصحف وعدم اقتصارها على الصحف الداخلية فقط.

١١- دعوة رسامي الكاريكاتير إلى إدراج القضايا التعليمية ضمن أولوياتهم لرفع مستوى التوعية لدى المواطنين.

١٢- تنويع الأنماط الصحفية المستخدمة في طرح قضايا التعليم ؛ ومنح مزيد من الاهتمام لنمط الحديث أو المقابلة الصحفية، بالإضافة إلى القصص الإخبارية، وتحفيز الصحافيين على تناول هذه القضايا.

١٣- إيلاء قضايا التعليم المزيد من اهتمام الصحف ووضعها كأولوية ضمن أجندتها الإعلامية بجانب الموضوعات السياسية والاقتصادية.

١٤- تضمين المواد الإعلامية رسائل واضحة ومدروسة بمختلف أنماطها، بهدف الترويج إلى

حواشي البحث

(١) حسن شحاتة: " البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠١م، ص٨٣ .

(٢) رانيا عبد الرحمن دسوقي محمد الأخرس : " دور الصحف الحكومية والحزبية في معالجة بعض قضايا السياسة التعليمية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩م.

(٣) عادل محمود رفاعي : " مشكلات التعليم العام في الصحافة المصرية دراسة تحليلية مقارنة" ، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان : "أفق جديدة في تقويم أداء التعليم قبل الجامعي واقع ورؤى"، المركز القومي للامتحانات في الفترة من ٢٦-٢٧ يوليو، القاهرة ،٢٠٠٩م.

(٤) عزة محمد احمد سلام ، عبد الوهاب احمد كحيل عازه محمد احمد سلام، عبد الوهاب احمد كحيل :" اتجاهات الصحف المصرية نحو قضية إصلاح التعليم" ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم والإعلام رابطة التربية الحديثة، بالاشتراك مع جامعة عين شمس، بعنوان : " اتجاهات الصحف المصرية نحو قضية إصلاح التعليم" ، المنعقد في الفترة من ١١-١٣ يوليو ١٩٩٤م،ص ص ٦-٧.

(٥) احمد إسماعيل حجي: " إدارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة " ، ط٢ ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م ، ص ٢٥.

(٦) جهاد عبد الجواد العوضي بدير: " الدور التربوي للصحافة المدرسية بالمرحلة الثانوية" دراسة تقويمية" ، رسالة ماجستير ،كلية التربية جامعة المنصورة ، دمياط ،١٩٩٩م،ص٥٤.

(٧) جمال جمعة عبد المنعم إبراهيم: " بعض القضايا التربوية في الصحافة المصرية في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٣م " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٩٥م، ص١١٦

(٨) تيسير أبو عريجه:مسئولية الصحافة "الصحافة المعاصرة"، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٩م، ص١١٠.

(٩) رانيا عبد الرحمن دسوقي محمد الأخرس، مرجع سابق، ص٤٥.

(١٠) محمد منير حجاب :" مهارات الاتصال للإعلاميين والتربويين والدعاة " ، دار الفكر للطباعة، القاهرة، والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م،ص ٩٠.

(١١) رانيا عبد حجاب، دسوقي محمد الأخرس ، مرجع سابق ، ص٥٩ .

(١٢) محمد منير حجاب ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(١٣) رانيا عبد الرحمن دسوقي محمد الأخرس ، مرجع سابق ، ص٦٢.

(١٤) رفعت عزوز، طارق ص٩٩.الروف :" اقتصاديات وتمويل التعليم " ، القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م، ص ١٥ .

(١٥) المرجع السابق: ص٩٩ .

(١٦) الشرف العربي: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير لتكفلية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي بعنوان :" تحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية" ، مركز شركاء التنمية: القاهرة، ٢٠١٠م ، ص١.

(١٧) شيماء احمد، فاطمة الزهراء :" التعليم في مصر عقبة في طريق التنمية"، ورقة عمل مقدمة في إطار مشروع صوت المواطن، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان،٢٠١٠م، ص١٧.

(١٨) محمد محمد الشامي:" المداخل التربوية لمواجهة العنف المدرسي دراسة تقويمية "، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة ،٢٠٠٦م ، ص ٢٣.

(١٩) احمد إبراهيم احمد: " دراسات في التربية المقارنة ونظم التعليم- منظور إداري " ، الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ٢٠٠١م، ص ١٣٦.

(20) Biltagy, M: Determinants of Optimal Schooling Level in Egypt Using a Human Capital Model ،Faculty of Economics and Political Science, Cairo University Egypt،2010.

(٢١) محمد الفرني:" دراسة استطلاعية عن ظاهرة الاعتداء على المدرسين"، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٧م، متاح على الإنترنت(http www.swmsa.com)، تاريخ الدخول على الموقع [٩ يوليه ٢٠١٢م]

(٢٢) حسن صبحي حسن مصطفى: " أثر تكلفة الدروس الخصوصية على العائد الخاص من الاستثمار في التعليم"، الإسكندرية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٤٦.

(٢٣) شيماء احمد، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص١٣.

(٢٤) محسن يوسف،حسام بدراوي : الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري"، مؤتمر بعنوان :" الشفافيه ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري"، الإسكندرية : مكتبه الإسكندرية ، فبراير ٢٠٠٧م، ص٦٥.

(٢٥)عبد الله المأمون: مجلة التعليم المصري، مجلة حقوق الإنسان ،العدد٨٦: القاهرة،ديسمبر،٢٠١٠م ، ص١٢.

(٢٦) حامد عمار: " نحو تجديد تربوي ثقافي"، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٨م، ص ١٠٩

(٢٧) شيماء احمد، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص١١.
(٢٨) محسن يوسف،حسام بدراوي ، مرجع سابق ، ص٧٠ .
(٢٩) سعد عبد مرسي بدر:" التعليم والفرص المتكافئة – مدخل في سيكولوجية التعليم"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ص٩٢-٩٣.
(٣٠) السيد محمد مرعي: " الوسائط المتعددة ودورها في مواجهة الدروس الخصوصية" ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩م، ص١٢٤، ص١٣٧.
(٣١) محمود قمبر: " الإصلاح التربوي في مصر ضروراته – فعالياته – معوقاته "، مؤتمر بعنوان:" أفاق الإصلاح التربوي في مصر"، كلية التربية جامعة المنصورة، أكتوبر٢٠٠٤م، ص ٢٦
(٣٢) علي حمود علي: " الوضع الاجتماعي للمعلم بالتعليم العام وأثره في مهنة التعليم" ، مجلة دراسات تربوية ، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، العدد ١٩ ، السنة٦، الخرطوم ٢٠٠٥ م .
(٣٣) وزارة التربية والتعليم : " الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ نحو نقلة نوعية في التعليم " ، القاهرة،٢٠٠٧م،ص١٠٢.
(٣٤) مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية: تقرير كادر المعلمين في مصر مع وقف التنفيذ :رؤية حقوقية، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٢٠
(٣٥) وزارة التربية والتعليم: " المؤتمرات القومية للتعليم في مصر "الدليل الفني "، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥١.
(٣٦) مدحت النمر،صلاح الحراشي: برنامج تطوير التعليم "التنمية المهنية والمؤسسية، ورشة عمل كتابة مفردات اختبار تمكين المعلمين في الكادر الخاص"، كلية التربية جامعة الإسكندرية ،٢٠٠٧م ،من ص١٥-١٧.
(٣٧) عامر بن محمد بن عامر المسيري : " أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المناهج ، عمان ، ورقة عمل مقدمة لملتقاء التربوي الرابع، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٤م ، ص٢٦ .
(٣٨) صلاح الدين عرفة محمود " المنهج الدراسي والأمية الجديدة- مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه "، القاهرة، دار القاهرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م، ص١٠١
(٣٩) عبد السلام مصطفى عبد السلام : تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة ، مؤتمر بعنوان : " التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة " ، المؤتمر العلمي الأول كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ،٢٠٠٦م ، ص٩٨

(٤٠) حلمي أحمد الوكيل ، حسن بشير محمود: " الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولي" ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٩م، ص ١٤٧-١٩٢ .

(٤١) محمود أحمد شوق : المناهج الدراسية سابق، التعلم: التحديات والطموحات، مؤتمر بعنوان :" أفاق الإصلاح التربوي في مصر"، كلية التربية، جامعة المنصورة ، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ١٠٥.

(٤٢) عبد السلام مصطفي عبد السلام: مرجع سابق ، ص٩٥ .

(٤٣) يوسف الخالدي: التسرب الدراسي للطلبة: ارتداد إلى الجهل والأمية، ٢٠٠٨ م، متاح على الإنترنت (http:www.awan.com)، تاريخ الدخول على الموقع [٩ يوليه ٢٠١٢م] .

(٤٤) حمد الله ربيع : " الفوضى التربوية في الوطن العربي مسئوليه الأسرة والمجتمع" ، فلسطين ، أكاديمية القاسمي، كلية التربية،٢٠٠٥م، ص١١ .

(٤٥) ولاء الشمئول: ظاهرة التسرب من التعليم: الأسباب والعلاج ، متاح على الانترنت(http://www.amanjordan.com)، تاريخ الدخول على الموقع [٩ يوليه ٢٠١٢م] .

(٤٦) ولاء الشمئول : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٤٧) ايمان محمود: " التسرب من التعليم" ، القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ،٢٠١١م ، ص٩

(٤٨) احمد حلمي وآخرون :" تقييم الأوضاع التعليمية في مصر من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي ٢٠٠٥" ، القاهرة ، مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،٢٠٠٦م، ص ٤٣ .

(٤٩) ايمان أحمد يونس: " ما وراء ظاهرة التسرب" ، متاح على الإنترنت (http://www.ahewar.org) ، تاريخ الدخول على الموقع [٩ يوليه ٢٠١٢م].

(٥٠) معهد التخطيط القومي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥م،مرجع سابق ،ص٦١.

(٥١) حمد الله ربيع : مرجع سابق ، ص٢٩

(٥٢) عبد السلام مصطفي عبد السلام: مرجع سابق، ص٣١.

(٥٣) شيماء احمد، فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص١٠.

(٥٤) ندى عبد الرحيم السعادة :" الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية" ، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع ،٢٠٠٥م، ص ٧٥.